العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

إرجاء عقد قمة الفرانكفونية في تونس واتهامات لأطراف بإفشال الحدث

جدل متصاعد بشأن المزايا السياسية والدبلوماسية المنتظرة من القمة

القمة الفرانكفونية تأجلت رغم الاستعدادات

أثار إرجاء عقد قمة الفرانكفونية التي كانت ستحتضنها جزيرة جربة السياحية إلى نهاية العام المقبل جدلا سياسيا واسعا في الأوساط التونسية، وسط اتهامات لأطراف سياسية بسعيها لإفشال عقد القمة، فضلا عن حزمة من التساؤلات لدى الخبراء والمتابعين بشأن الإضافة السياسية والدبلوماسية المرجوة من احتضانها.

خالد هدوي

تونس - أعلنت السلطات التونسية تأجيل قمة الفرانكفونية التي كان مزمعا عقدها نهاية الشهر المقبل بجزيرة جربة (جنوب)، وأكدت أطراف سياسية دورها في إفشال تنظيمها، في وقت تساءل فيه التونسيون عن انعكاسات تنظيمها داخليا، فضلا عن الأهداف الدبلوماسية المنتظرة منها.

وأصدرت منظمة الفرانكفونية ووزارة الخارجية التونسية بيانين تعلنان فيهما تأجيل القمة التي كان مقررا انعقادها لدول المنظمة نهاية شهر نوفمبر المقبل لمدة عام من تاريخه نظرا للظروف الصحية التي تمر بها تونس جراء جائحة كورونا.

وكان من المقرر عقد القمة في جزيرة جربة السياحية (جنوب)، ولكن تم الإرجاء تجنبا لإقامتها عن بعد ولتوفير الظروف الملائمة لجميع الأعضاء للمشاركة في "أفضل الظروف".

بدوره أعلن عميد الوكالة الجامعية للفرانكفونية سليم خلبوص في بيان على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك أنه تم رسميا تأجيل قمة الفرانكفونية إلى السنة القادمة مع الإبقاء على مكان انعقادها في جزيرة جربة بتونس، مفيدا بأنه "تم الإبقاء على تنظيم القمة في تونس بفضل مجهودات الدبلوماسية التونسية".

وترى أوساط سياسية تونسية أنه لم يتم تأجيل موعد القمة بقدر تثبيت مكان إقامتها نهاية العام المقبل، معتبرة ذلك صفعة سياسية لأطراف تسعى جاهدة لإفشال الموعد المرتقب وضرب المسار السياسي بالبلاد.

وأفاد المحلل السياسي محمد ذويب أن "تثبيت عقد القمة في تونس يدل على ثقة الخارج في هذه البلاد وقدراتها التنظيمية رغم الوضع الصحي والسياسي والاقتصادي المضطرب، لكن هناك ثقة من الخارج في تونس وفي قدرتها على تخطي هذا الوضع الحساس والصعب".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "تثبيت القمة في تونس يمثل صفعة لقوى التخريب والعمالة التي تريد إرباك المسار الإصلاحي في تونس وعلى رأسها الرئيس الأسبق محمد المنصف المرزوقي الذي كشف أنه لم يكن أبدا معارضا بل كان فقط وكيلا لبعض القوى الخارجية التي يحقق مطالبها في تونس، وتثبيت عقد القمة يمثل درسا له وأن الغرب لا يحترم العملاء بل يحترم الشعوب وإرادتها في التغيير".

محمد ذويب

تثبيت عقد القمة في تونس صفعة لقوى التخريب والعمالة

ناجي جلول

دعوة المرزوقي إلى التدخل في تونس تحريض واضح

وحول الأهداف المرجوة من تنظيم القمة في تونس قال محمد ذويب "إضافة القمة لتونس تتمثل في عودة البلاد إلى إشعاعها الإقليمي الذي فقدته، ونجاحها يقدم دلالات ويعطي إشارات على قدرة بلادنا بطاقاتها وكفاءاتها على لعب دور محوري في المنطقة وفي العالم وهو ما من شأنه أن يقنع السياح والمستثمرين بالقدوم إلى تونس وبالتالي الفائدة حاصلة في عدة مجالات".

وتابع "تأجيل القمة يعطي لتونس فرصة لاسترداد الأنفاس والخروج من الوضع الصعب وحسن الاستعداد لإنجاحها خاصة وأن العالم يمر بفترة صعبة بعد جائحة كورونا، وتنظيم القمة بعد سنة من الآن سيجعلها أنجح لأن العالم سيكون حينها في أفضل حال".

ويأتي هذا التأجيل بعد أيام من لقاء الرئيس قيس سعيد مع الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكفونية لويز موشيكيوابو في اجتماع أكد فيه الرئيس حرصه على إنجاح القمة المقبلة للفرانكفونية بجزيرة جربة وتوفير أفضل الظروف المناسبة لها.

واستعرض الطرفان ما تم بذله من جهود في الغرض والتقدّم الحاصل في الاستعدادات الحثيثة على كافة المستويات حتى تكون تونس جاهزة في الموعد لاحتضان هذا الحدث الإقليمي الهام.

وتتهم أطراف سياسية الرئيس الأسبق محمد المنصف المرزوقي بالسعي نحو إفشال تنظيم القمة في تونس.

وأفاد ناجي جلول أمين عام الائتلاف الوطني التونسي أن "منظمة الفرانكفونية تتضمن سبعة وخمسين بلدا، وهي منظمة سياسية واقتصادية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "دعوة المرزوقي دولا أجنبية إلى التدخل في الشأن الداخلي لتونس يعتبر تحريضا واضحا على البلاد"، قائلا "ربما ستكون هناك عقوبات بشأنه، ويكفي أنه لفظه التونسيون سياسيا".

وتساءل ناجي جلول "لم أفهم كيف لرئيس دولة سابق ألّا يملك واجب التحفّظ؟".

والثلاثاء قال محمد المنصف المرزوقي في حوار مع قناة "فرانس 24" إنه "يفتخر بسعيه لدى المسؤولين الفرنسيين لإفشال عقد قمة الفرانكفونية في تونس" باعتبار أن تنظيمها في بلد يشهد ما سمّاه "انقلابا" هو "تأييد للدكتاتورية والاستبداد".

وأضاف أنّه يفتخر بما قام به لكنه لم يدع إلى التدخل في الشأن الداخلي لتونس، حسب تعبيره.

وشارك المرزوقي قبل أيام في وقفة احتجاجية نظمها معارضون للرئيس سعيد في العاصمة الفرنسية باريس، حيث دعا الحكومة الفرنسية إلى وقف مساعداتها نحو تونس والتدخل فيها من أجل الضغط على الرئيس قيس سعيد لإلغاء إجراءاته الاستثنائية وإرجاع نشاط البرلمان المجمد.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد ألمح في خطاب ألقاه الاثنين بقصر قرطاج بمناسبة تنصيب الحكومة الجديدة إلى إمكانية تأجيل القمة أو تغيير مكانها، متهما أطرافا سياسيّة معارضة له بالتحريض على الدولة والعمل على إفشال تنظيم هذه القمة في بلادهم.

وأفاد الرئيس التونسي بكونه توصل إلى تقارير تفيد بسعي أطراف "لإفساد العلاقة مع فرنسا"، مضيفا أن "من كان يحكم بالأمس وينظم الندوات ويدلي بالتصريحات اتجه إلى بعض العواصم والأحزاب لحثها على عدم تنظيم القمة في جزيرة جربة".

وقال إن "تدخلات حصلت لدى خمسين دولة في محاولة لإلغاء القمة في جربة، رغم التحضيرات الأمنية واللوجستية الجارية من أجل إنجاح تنظيمها والأموال التي صرفت من ميزانية الدولة، من أجل العمل على تحسين البنية التحتية والإعداد الأمني لهذا الحدث الدولي".

وفي وقت سابق قال الرئيس سعيد إنه "يرفض التدخل في شؤون تونس وأن الدولة لن تخضع لوصاية أي كان".

وهذه المرة الثانية التي يتم فيها تأجيل قمة الدول الفرانكفونية التي كانت مبرمجة لشهر ديسمبر 2020، قبل أن يتم تأجيلها بسبب جائحة كورونا، ثم تأجيلها مرة أخرى إلى العام المقبل، وهي القمة التي كانت تونس تعول عليها لتحقيق إشعاع دولي، حيث كانت ستشارك فيها حوالي ثمانين دولة من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية وعلى رأسها فرنسا وكندا.

محكمة جزائرية تدين شقيق بوتفليقة بسنتين سجنا نافذا

الجزائر - قضت محكمة جزائرية بسجن السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة عامين مع النفاذ، في تهم تخص التدخل في عمل القضاء.

وقالت الإذاعة الجزائرية الرسمية الأربعاء إن محكمة الدار البيضاء بالعاصمة الجزائرية نطقت مساء الثلاثاء بالأحكام في قضية المتهم الرئيس فيها وزير العدل الأسبق الطيب لوح إلى جانب السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الراحل، ورجل الأعمال علي حداد.

وأضافت أن المحكمة "حكمت على الطيب لوح بالسجن ستّ سنوات سجنا نافذا، وعلى السعيد بوتفليقة بسنتين سجنا نافذا، ونفس العقوبة لعلي حداد رجل الأعمال المقرب من الرئاسة سابقا".

وهذه الأحكام ليست نهائية ويمكن استئنافها أمام مجلس قضاء الجزائر العاصمة في ظرف عشرة أيام، حسب قانون البلاد.

وكانت النيابة العامة وجهت للمتهمين عدة تهم أبرزها "إساءة استغلال الوظيفة وإعاقة السير الحسن للعدالة والتحريض على التزوير في محررات رسمية"، وذلك خلال فترة تولي الطيب لوح لوزارة العدل بين عامي 2013 و2019.

وسبق أن التمست النيابة بمحكمة الدار البيضاء عقوبة السجن عشر سنوات بحق الطيب لوح، وسبع سنوات لكل من السعيد بوتفليقة ورجل الأعمال علي حداد، وتغريمهما 100 ألف دينار جزائري (0.73 ألف دولار).

كما تمت إدانة المتهم الموقوف المفتش العام السابق بوزارة العدل الطيب بن هاشم بسنتين سجنا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها 200 ألف دينار جزائري (1.46 ألف دولار).

وفي أولى جلسات المحاكمة السبت ادعى لوح أن سجنه منذ عام 2019 يأتي على خلفية "دواع سياسية"، فيما نفى السعيد بوتفليقة إصدار أوامر قضائية لمساعدة حداد في تسوية نزاعات عقارية منظورة أمام المحاكم.

وشقيق الرئيس الراحل محتجز منذ مايو العام 2019، إذ اتهم من قبل في قضية معروفة إعلاميا بـ"التآمر على الجيش والدولة" لكنه نال البراءة فيها مطلع العام الجاري.

والسعيد بوتفليقة (64 عاما) هو الشقيق الأصغر للرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، والتحق بمؤسسة الرئاسة عام 1999، وظهر رجلًا نافذًا وقويًا عقب تدهور الوضع الصحي للرئيس السابق في عام 2011.

وفي الثاني من يناير 2021 تمت تبرئته في محكمة الاستئناف ونقل إلى السجن المدني لملاحقته في قضايا أخرى.

ومنذ استقالة الراحل عبدالعزيز بوتفليقة تحت ضغط تظاهرات الحراك الشعبي والجيش في أبريل 2019، بدأ القضاء الجزائري فتح ملفات الفساد وحاكم وأدان الكثير من المسؤولين ورجال الأعمال.

الإسلاميون ينقلون ضغوط تأجيل الانتخابات الليبية إلى المفوضية

المجلس الأعلى للدولة يطالب بإيقاف قوانين البرلمان الانتخابية

بنغازي (ليبيا) - نقل إسلاميو ليبيا ضغطهم بشأن تعطيل موعد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها نهاية العام الجاري، من الأطراف السياسية المباشرة والمتمثلة في البرلمان إلى المفوضية العليا للانتخابات، بعد التأكد من أن احتجاجاتهم لم تُجد نفعا وأن الأمور تسير منطقيا نحو إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

مساع حثيثة لتعطيل مسار الاستحقاق الانتخابي

وطالب رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري الثلاثاء المفوضية العليا للانتخابات بإيقاف قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أقرها مجلس النواب مؤخرا إلى حين التوافق حولها، معتبرًا أنها جاءت مخالفة للاتفاق السياسي.

وبحسب بيان للمجلس فقد وجه "رئيس المجلس الأعلى للدولة خطابا إلى مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن إيقاف قوانين الانتخابات التي أقرها مجلس النواب بالمخالفة للاتفاق السياسي والإعلان الدستوري إلى حين التوافق حولها مع المجلس الأعلى للدولة".

وأوضح البيان "إصرار مجلس النواب على الاستمرار في تجاهل الاتفاق السياسي هو في الحقيقة انقلاب على المسار السياسي والإعلان الدستوري نرفضه ولا نسمح به".

وأصدر مجلس النواب الليبي قوانين انتخاب رئيس الدولة والبرلمان، إلا أن المجلس الأعلى للدولة رفض تلك القوانين معتبرا أنها صدرت دون التوافق معه، ليعلن هو الآخر من جانبه القاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات العامة، وكذلك قانون مجلس الأمة بغرفتيه العليا والسفلى، بالإضافة إلى شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة.

وتضمّن خطاب خالد المشري تهديدا مبطنا لمفوضية الانتخابات في حال لم توقف العمل بقوانين الانتخابات إلى حين التوافق عليها.

وحمّل المجلس مفوضية الانتخابات "المسؤولية القانونية والأخلاقية والأمنية في حال اتخاذ أي إجراء يتجاوب مع القوانين (الصادرة عن مجلس النواب)".

ويرغب الإسلاميون وجماعة الإخوان في ليبيا وحلفاؤهم في فرض شروطهم أو التلويح بخيار الحرب وإعادة سيناريو عملية "فجر ليبيا".

ويرى متابعون للشأن الليبي أن جماعة الإخوان تسعى بكل وسائل الضغط إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والاكتفاء بانتخابات برلمانية، حيث ترى أنه بإمكانها تحقيق نتيجة إيجابية فيها عن طريق عقد تحالفات مع قادة الميليشيات في الغرب، بينما ترى في الانتخابات الرئاسية تحديا يهدد وجودها.

ولجأ الإخوان في ليبيا إلى التهديد والتلويح باستخدام القوة لأنهم يخشون وصول رئيس مناهض لتنظيمهم الذي يسيطر على المؤسسات الحيوية والاقتصادية.

والاثنين أعلنت المفوضية العليا للانتخابات تسلمها رسمياً قانون انتخاب البرلمان الصادر عن مجلس النواب المنعقد في مدينة طبرق شرقي البلاد.

> رئيس المجلس الأعلى للدولة وجه خطابا إلى المفوضية العليا للانتخابات بشأن إيقاف القوانين إلى حين التوافق حولها

وأثارت المادة رقم 20 من هذا القانون جدلاً في الوسط السياسي، حيث تنص على أن يحدد مجلس النواب الحالي تاريخ انتخابات المجلس الجديد بعد ثلاثين يوماً من اعتماد انتخاب رئيس البلاد، وهو ما اعتبره رافضون مخالفة لخارطة الطريق المحددة برعاية الأمم المتحدة، والتي تنص على تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ويتواصل الموقف الأميركي والأوروبي الداعم لإجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا في موعدها المحدد.

وسبق أن دعت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ليبيا جميع الجهات الليبية الفاعلة إلى ضمان الشمولية والحرية، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وذكر بيان مشترك للسفارات الخمس أن "هذه الانتخابات على النحو المحدد في خارطة الطريق لمنتدى الحوار السياسي الليبي في تونس في نوفمبر 2020 والتي تم التأكيد عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2570، هي خطوة أساسية نحو تحقيق المزيد من الاستقرار وتوحيد ليبيا"، وشددت هذه السفارات على ضرورة احترام نتائج الانتخابات من قبل الجميع، مؤكدة استعدادها "لدعم السلطات الليبية المؤقتة بناءً على طلبها في تنظيم الانتخابات".